

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٢٧٣ لسنة ٢٠١٩

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية

والمحاكمات التأديبية ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ فى شأن إنشاء الجهاز المركزى

للتنظيم والإدارة ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن الحد الأقصى للدخول للعاملين بأجر

لدى أجهزة الدولة ؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل الوزارة وتعديلاته ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن جواز اختيار مساعدين

ومعاونين لكل من رئيس مجلس الوزراء والوزراء ؛

وبناءً على اقتراح الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ؛

وعلى ما عرضه وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرار :

(المادة الأولى)

تُضاف إلى المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦١٢ لسنة ٢٠١٧

المشار إليه فقرة جديدة نصها الآتي :

"ويجوز في حالة الضرورة زيادة العدد عن أربعة بموافقة رئيس مجلس الوزراء
بناءً على عرض الوزير المختص" .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٤ رمضان سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ٢٩ مايو سنة ٢٠١٩ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مديبولي